AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4779 | الخميس | 6 رجب 1445 هـ | 18 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

باكستان تستدعي سفيرها لدى طهران وتمنع سفيرهم من العودة

بعد القصف الإيراني على كردستان .. بغداد تلوح بتعليق الاتفاقية الأمنية

«وكالات» : شدد وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي، على أن القصف الإيراني على إقليم كردستان مدان ومرفوض رفضا قاطعا، فيما أفادت مصادر أن رئيس وزراء كردستان العراق ألغى اجتماعا مع وزير الخارجية الإيراني في دافوس احتجاجا على الضربات الصاروخية.

وقال ثابت العباسي في تصريحات إن هذه الهجمات تتنافى مع الاتفاقية الأمنية مع إيران، والتي من الممكن الذهاب إلى تعليقها.

وأضاف أن ما تقوم به إيران يضر العلاقات الثنائية وكان عليها تقديم ما تمتلكه من معلومات عن أنشطة تجسس في أربيل للسلطات العراقية للتحقق منها.

وبشأن جدولة انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، قال وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي إنها ستكون مدروسة وفقا لساحة العمليات وجاهزية الجيش، مشيرا إلى أن واشنطن طلبت وقف هجمات الفصائل المسلحة لاستئناف دراسة هذا الأمر.

وقدم العراق شكوى ضد إيران إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة بشأن هجوم الحرس الثوري على مدينة أربيل.

وقال مستشار رئيس وزراء العراق في تصريحات خاصة لـ «العربية» إن القصف الإيراني على أربيل يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة.

عناصر من «جيش العدل»

وأشار مستشار رئيس وزراء العراق إلى أن القصف الإيراني على أربيل طال مدنيين عزلا وأن إيران لم تخطرنا بالضربة على أربيل قبل تنفيذها.

واتهم رئيس وزراء إقليم كردستان العراق مسرور برزاني، إيران، الثلاثاء، بقتل مدنيين أبرياء في ضربات شنتها على عاصمة الإقليم شبه المستقل.

وقال الحرس الثوري الإيراني في وقت سابق، إنه هاجم ما وصفه بمقر تجسس لإسرائيل في المنطقة.

وفي تصريحات على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بعد الهجوم، أكد برزاني أن المزاعم الإيرانية لا أساس لها من الصحة.

وأضاف أن الوقت الحالي ليس مناسبا لانسحاب القوات الأميركية من البلاد.

وفي السياق، نفى قاسم الأعرجي، مستشار الأمن القومي العراقي، أن يكون المستهدف مقرا للموساد، مشيرا إلى أن الادعاءات الإيرانية لا أساس لها من الصحة. وقال في تغريدة «أطلعنا ميدانيا وبرفقة أعضاء اللجنة التحقيقية، على منزل رجل الأعمال المستهدف ليلة الثلاثاء في أربيل، وتبين أن الادعاءات التي تتحدث عن استهداف مقر للموساد لا أساس لها من الصحة. نواصل الاجتماعات مع الأجهزة الأمنية في الإقليم، وسنرفع التقرير للقائد العام».

من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية، أمس الأربعاء، أن إسلام آباد استدعت سفيرها لدى إيران، احتجاجا على القصف الإيراني للأراضي الباكستانية.

وقالت الخارجية الباكستانية إن «القصف داخل الأراضي الباكستانية عمل غير قانوني وغير مقبول، وباكستان تحتفظ بحق الرد».

وتابعت الخارجية الباكستانية: «أبلغنا إيران بأن هجومها الثلاثاء انتهاك عير مقبول، وليس له أي مبرر على الإطلاق.

وأعلنت الخارجية «تعليق كافة الزيارات المرتقبة رفيعة المستوى مع إيران في الأيام المقبلة».

وشنت إيران هجمات الثلاثاء استهدفت ما وصفتها بقواعد داخل باكستان لجماعة «جيش العدل» البلوشية المعارضة.

وقالت وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا) إن صواريخ وطائرات مسيرة استخدمت في الهجوم.

من جهتها، أفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية بـ»تدمير مقرين لجيش العدل في الأراضي الباكستانية عبر قصف بالصواريخ والطائرات المسيرة».

وشنت الجماعة (جيش العدل) عدة هجمات ضد قوات أمن إيرانية منذ تأسيسها وهي مدرجة ضمن قوائم الإرهاب الأميركية منذ 2010.

وفي وقت سابق، استدعت الخارجية الباكستانية القائم بالأعمال الإيراني في إسلام آباد للتعبير عن إدانتها للانتهاك الصارخ وغير المقبول لسيادة البلاد بعد قصف طهران مجموعة مسلحة في الأراضي الباكستانية.

وقالت الوزارة في بيان: «تدين باكستان بشدة الانتهاك غير المبرر لمجالها الجوي من جانب إيران والضربة التي وقعت داخل الأراضي الباكستانية والتي أسفرت عن مقتل طفلين بريئين وإصابة ثلاث فتيات».

وأضافت أن «هذا الانتهاك لسيادة باكستان غير مقبول على الإطلاق ويمكن أن تكون له عواقب وخيمة».

أبو الغيط يرفض استخدام العراق ساحة «لتصفية الحسابات أو تحقيق المكاسب الإقليمية»

قصر مدمر من آثار القصف الإيراني الذي طال أربيل

«وكالات» : قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أمس الأربعاء، إن الساحة العراقية يجب ألا تصير أبدا «مجالا لتصفية الحسابات أو تحقيق المكاسب الإقليمية».

وأكد الأمين العام في كلمة أمام اجتماع وزاري للجامعة على الرفض القاطع والإدانة الكاملة للقصف الإيراني الذي استهدف أربيل في إقليم كردستان بشمال العراق هذا الأسبوع، نقلا عن وكالة أنباء «العالم العربي».

وحذر أبو الغيط من «مغبة الانزلاق لتوسيع رقعة الحرب في الشرق الأوسط على نحو يعرض أمن المنطقة وشعوبها للخطر الشديد».

وأضاف: «قرارات الجامعة العربية ومواقفها واضحة وقاطعة في إدانتها لانتهاك سيادة العراق في وقائع سابقة، ونؤكد على أن الدول العربية تتعامل مع جيرانها وفق مبدأ حسن الجوار وتتطلع إلى المعاملة بالمثل».

كما أكد أبو الغيط على التضامن الكامل مع الحكومة العراقية في أي إجراءات تتخذها حفاظا على سيادة البلد وأمنه.

وعقدت جامعة الدول العربية جلسة طارئة لمناقشة القصف الإيراني على أربيل.

وذكرت وزارة الخارجية العراقية على منصة إكس أن الجامعة طرحت مشروع قرار للتصويت «بشأن إدانة العدوان الإيراني على العراق ودعم موقف العراق وحقه المشروع في التأكيد على احترام أمنه وسيادته».

وأعلنت الخارجية العراقية مساء الثلاثاء إن العراق قدم شكوى ضد إيران إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بشأن الهجوم الي استهدف أربيل ليل الاثنين.

وذكرت الوزارة في بيان أن الشكوى «تتعلق بالعدوان الصاروخي الإيراني الذي استهدف مدينة أربيل وأدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين الأبرياء وإصابة آخرين، وتسبب بأضرار في الممتلكات العامة والخاصة».

وأضاف البيان أن الشكوى التي قُدمت بموجب رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي عبر الممثلية الدائمة للعراق في نيويورك «أكدت أن هذا العدوان يعد انتهاكا صارخا لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وأمن الشعب العراقي».

وشن الحرس الثوري الإيراني هجمات بصواريخ باليستية على أربيل ليل الاثنين قال إنها استهدفت ما وصفها بمقرات «تجسس» لإسرائيل في إقليم كردستان. وأعلن مجلس الأمن التابع لإقليم كردستان مقتل أربعة أشخاص وإصابة آخرين جراء الهجوم الإيراني الصاروخي.

ورد العراق باستدعاء سفيره لدى طهران للتشاور، وأكد أنه سيتخذ كل الإجراءات القانونية تجاه إيران التي قالت إن تحركها يأتي في إطار خطواتها لمواجهة من ينتهكون أمنها.

وزير خارجية مصر: إثيوبيا باتت مصدرا لبث الاضطراب في محيطها الإقليمي

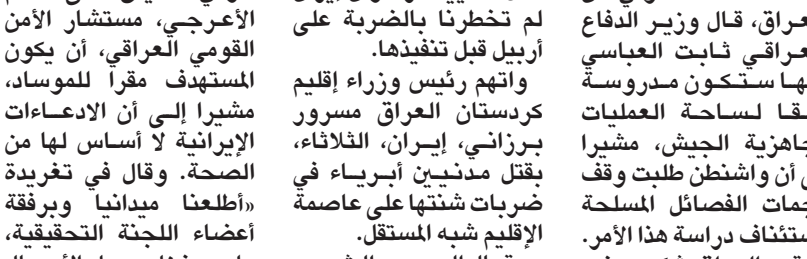
وزير الخارجية المصري سامح شكري

«وكالات» : حذر وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أمس الأربعاء، من مغبة ما وصفها بالسياسات «الأحادية» لإثيوبيا، التي قال إنها «باتت مصدرا لبث الاضطراب في محيطها الإقليمي».

ونقل متحدث باسم الخارجية المصرية في بيان عن شكري قوله خلال اجتماع للمجلس الوزاري للجامعة العربية إن توقيع إثيوبيا على اتفاق مع إقليم أرض الصومال «يثبت صحة وجهة النظر المصرية بشأن أثر تلك التحركات والسياسات على استقرار الإقليم (المنطقة) وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين دوله».

وأشار إلى أن مصر سبق أن حذرت من «مغبة السياسات الأحادية لإثيوبيا المخالفة لقواعد القانون الدولي، وكذا لمبادئ حسن الجوار، والتي تهدف للعمل على فرض سياسة الأمر الواقع دون الاكتراث بمصالح الحكومات والشعوب الإفريقية».

وعبر شكري عن دعم مصر الكامل للصومال ودعوته لكافة الأطراف العربية والدولية للاضطلاع بمسؤوليتها في التعبير عن احترامها لسيادته ووحدة أراضيه، ورفض أي إجراءات من شأنها «الافتئات على تلك السيادة أو على حق الشعب الصومالي الأصيل والحصري في الانتفاع بموارده ووفقا لإرادته بأي صورة».

وكانت إثيوبيا قد أعلنت عن توقيع مذكرة تفاهم مع أرض الصومال تمنح بمقتضاه أرض الصومال إثيوبيا إمكانية استئجار جزء من ميناء بربرة على خليج عدن لمدة 50 عاما، وإقامة قاعدة عسكرية مقابل الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة.

ورفض الصومال الاتفاق رسميا، كما وقع الرئيس حسن شيخ محمود قانونا يلغي مذكرة التفاهم.

باتيلي يدعو قادة ليبيا إلى الالتزام بالوصول إلى حل سياسي

«وكالات» : دعا المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، القادة الليبيين وشركاءهم الدوليين إلى الالتزام بالتوصل إلى تسوية سياسية، تهدف إلى حل الأزمة وإنهاء الوضع المقلق في البلاد.

وقال باتيلي في بيان نشره، مساء الاثنين، على منصة «إكس» إثر لقائه سفير الاتحاد الأوروبي نيكولا أورلاندو، أن «المسؤولية السياسية والأخلاقية للقادة الليبيين تقتضي أن يعملوا على تلبية تطلعات شعبهم إلى مؤسسات موحدة وشرعية وإدارة فعالة للموارد الوطنية»، مشددا على ضرورة أن «يتحدث المجتمع الدولي بصوت موحد في دعم هذا المسعى».

وتسبب الانقسام السياسي والخلافات حول الانتخابات بين الأطراف الرئيسية في ليبيا، في تعطيل الحلّ السياسي وإجهاض كافة الجهود الأممية والدولية الرامية إلى تقريب وجهات النظر، وكذلك تقويض حلم الانتخابات.

ومنتصف شهر نوفمبر الماضي، وجه باتيلي دعوة للأطراف السياسية الرئيسية للمشاركة في حوار أممي، من أجل حل الخلافات القانونية الانتخابية والوصول إلى توافق يؤدي إلى إجراء انتخابات، لكن القادة الفاعلين وضعوا عدّة شروط من أجل المشاركة في هذا الاجتماع.

الاتحاد الأوروبي يرسل 3 مدمرات للبحر الأحمر لردع الحوثيين

سفينة حربية فرنسية في مضيق هرمز

«وكالات» : أعلنت مصادر في هيئة العمل الخارجي الأوروبية أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتزم إرسال ما لا يقل عن ثلاث مدمرات أو فرقاطات مزودة بأنظمة دفاع جوي إلى البحر الأحمر في إطار البعثة البحرية لضمان أمن الملاحة، حسبما ذكرت صحيفة «بوليتيكو».

ووفقا للمصادر، من المفترض أن تقوم مجموعة العمل التابعة لهيئة العمل الخارجي الأوروبية، والتي من المقرر أن تكتمل في الأيام المقبلة، بالتعاون مع قوات من دول أخرى على حماية السفن التجارية من الهجمات المتزايدة التي تشنها ميليشيا الحوثيون في اليمن.

يأتي هذا بينما نقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسيين أوروبيين قولهم الثلاثاء إن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قدموا دعماً مبدئياً لفكرة تشكيل مهمة بحرية لحماية السفن من هجمات الحوثيين، وذلك بعد إطلاق مهمة بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة.

وحوّل العديد من شركات الشحن مسارات سفنها بعيدا عن البحر الأحمر في أعقاب هجمات الحوثيين الذين يسيطرون على مناطق كبيرة من اليمن.

وقال الدبلوماسيون إن اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد وهي المعنية بالسياسة الخارجية والدفاعية للتكتل قدمت دعمها المبدئي للمهمة التي ستتعاون مع شركاء يؤيدون الفكرة.

والهدف هو تشكيل المهمة في موعد أقصاه 19 فبراير على أن تبدأ العمل سريعاً. وقال العديد من الدبلوماسيين إنهم يأملون في تسريع العملية في ضوء التوتر في المنطقة. وسيناقش وزراء الخارجية الأمر يوم 22 يناير.

وقالت الولايات المتحدة الشهر الماضي إنها ودولاً أخرى ستسير دوريات في البحر الأحمر في مهمة جديدة أطلق عليها اسم «حارس الازدهار» لتهدئة مخاوف تأثير الاضطرابات بأحد أهم الشرايين التجارية في العالم على الاقتصاد العالمي.

لكن بعض حلفاء الولايات المتحدة، خاصة الدول الأوروبية، أبدوا تحفظات على الخطة واعترضوا على فكرة أن تكون تحت قيادة واشنطن.

وقال أحد الدبلوماسيين لوكالة «رويترز»: «المسألة تتعلق دائما بالقيادة والسيطرة، وفي إطار الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، تحتفظ كل دولة بالسيطرة السياسية على قراراتها.. أما في إطار «تحالف الراغبين»، تكون الدولة الأساسية هي المسيطرة».

ويمر جزء كبير من التجارة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وغيّر عدد متزايد من شركات الشحن مسار سفنها لتدور حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح ما أدى إلى تراجع التجارة وزيادة التكاليف.

وذكر ثلاثة دبلوماسيين أوروبيين أن المهمة ستبدأ بثلاث سفن تحت قيادة الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بسياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي.

وقال دبلوماسيان إن الدول التي ستساهم أولا هي فرنسا وإيطاليا، اللتين لديهما سفن حربية في المنطقة، وألمانيا التي تعتزم إرسال فرقاطة من طراز هيسن.

وقالت فرنسا إن سفينتها الحربية «لانجدوك» تنسق بالفعل مع المهمة التي تقودها الولايات المتحدة وتشارك في تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وقال الدبلوماسيون إن الاتحاد الأوروبي سيمول المهمة ويمكن للدول بعد ذلك تناوب سفنها في المنطقة أو المساهمة حسب رغبتها أو إعطاء موافقتها الضمنية فحسب.

ولا تزال هناك حاجة إلى تحديد قواعد الاشتباك بشكل دقيق خارج عمليات تسيير الدوريات وتنسيق المهمة الجديدة مع المهمات الأخرى للاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال ومضيق هرمز.

وقال دبلوماسيان إن «لانجدوك» أطلقت بالفعل صواريخ لإسقاط طائرات مسيرة في البحر الأحمر، وستوافق مهمة الاتحاد الأوروبي على ذلك.

وبرزت إيطاليا وإسبانيا وفرنسا الأسبوع الماضي بعدم مشاركتها في الضربات الأميركية والبريطانية ضد الحوثيين في اليمن وعدم التوقيع على بيان أصدرته 10 دول يبرر الهجمات. ووقعت هولندا وألمانيا والدنمرك على البيان.

ويسلط هذا الخلاف الضوء على الانقسامات في الغرب بشأن كيفية التعامل مع الحوثيين.

من ناحية أخرى قال مسؤولون أميركيون لصحيفة «وول ستريت جورنال» Wall Street Journal إن إدارة الرئيس جو بايدن تعتزم إعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة «التنظيمات الإرهابية الأجنبية» بعد أيام من إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا توجيه ضربات جوية إلى مواقع للجماعة بهدف تعطيل وإضعاف قدراتها على تعريض حرية الملاحة للخطر وتهديد حركة التجارة العالمية.

وذكرت أن واشنطن تعتزم إعلان القرار رسميا، أمس الأربعاء، لتتراجع بذلك عن قرار اتخذته إدارة بايدن في بداية عهدها بحذف الحوثيين من على القائمة بسبب مخاوف من إضرار إدراجها بآفاق محادثات السلام وإلحاق المزيد من الضرر بالاقتصاد اليمني في بلد يواجه شبح المجاعة.

وكان منسق الاتصالات الاستراتيجية بمجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي قال إن الولايات المتحدة تدرس الأمر، لكنه امتنع عن الإفصاح عما إذا كان اتخاذ قرار بإعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة «التنظيمات الإرهابية الأجنبية» وشيكا.

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» New York Times، عن مسؤول أميركي طلب عدم نشر اسمه، قوله إن الولايات المتحدة ستدرس إعادة إدراج الحوثيين اعتبارا من منتصف فبراير، وهو ما سيحول دون وصولها إلى النظام المالي العالمي فضلا عن عقوبات أخرى.